مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: متطلبات بازل I وبازل II حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية
اسم الكاتب: م.م. سجى فتحي محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3190
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩١ مجلد ٣٠ لسنة ٢٠٠٨
ص ص[٢٥٩-٢٧٩]

متطلبات بازل I وبازل II حول كفاية رأس المال
دراسة لبعض المصارف العربية

سجى فتحي محمد
مدرس مساعد
قسم العلوم المالية والمصرفية
Saja_fathe@yahoo.com

المستخلص

يعد موضوع كفاية رأس المال من أبرز القضايا المعاصرة التي احتلت أهمية متزايدة في ظل التطورات الدولية المتسارعة على الساحة المالية والمصرفية والانفتاح والتحرر المالي الذي تشهده الأسواق العالمية .

وتعد مقررات بازل II وما جاءت به وكيفية تطبيقها الشغل الشاغل للمصارف بسبب ازدياد حدة المنافسة وزيادة حجم المخاطر التي تواجهها الصناعة المصرفية. فالتزام المصارف بشكل عام والمصارف العربية بشكل خاص بهذه المقررات سيساعدها على تدعيم قدراتها المالية ووضعها التنافسي في السوق المصرفي وبما يضمن لها البقاء والاستمرار والنمو في ظل التطورات المتسارعة ومقابلة المخاطر المصرفية التي تواجه العمل المصرفي.

ويسلط البحث الضوء على وضع كفاية رأس المال في المصارف العربية عينة البحث قبل الالتزام الفعلي بمقررات بازل II الذي بدأ مع عام ٢٠٠٧ والإجراءات المتبعة من قبل المصارف لتعزيز كفاية رأس المال وبما ينسجم مع المقررات الجديدة.

وتوصل البحث إلى أن نسبة كفاية رأس المال في المصارف العربية عينة البحث قد أخذت بالانخفاض خلال الفترة الانتقالية لتطبيق المقررات الجديدة .

Standards Basle I and Basle II about Capital Adequacy: A Study of Some Arabic Banks

Saja F. Mohammed
Department of Financial and banking Sciences
University of Mosul

ABSTRACT

The capital adequacy considers one of the most contemporary issues. It occupied the increasing importance and took the consideration in the light of universal development in the financial and banking field with the financial liberalization in the universal financial markets. Basle II rules and how to apply it, is the important function of the banks, because of increased competition and risk facing the banking industry. The commitments of banks in general and Arabic banks with these rules will help it to support the financial ability and the competition in the

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٧/٥/٢٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٩/١٩

banking markets to ensure the existence, continuation and the growth in the light of continues development which facing the bank risk in the banking work. The present research deals with the capital adequacy in the Arabic banks as a sample before realistic committed with Basel II rules which started at 2007 and the procedures adopted by banks to support the capital adequacy which deals with new rules. The research concludes that the rate of capital adequacy in Arabic banks as a sample was reduced through out the shifting period in applying the new rules.

المقدمة

يعد موضوع كفاية رأس المال من اهم المواضيع التي حازت على اهتمام الباحثين والمصرفيين على حدٍ سواء لما له من أهمية كبيرة في عمل المصارف واستمرارها في ظل التطورات المتسارعة على الساحة المالية والمصرفية والانفتاح والتحرر المالي الذي يشهده العالم.

وتعد مقررات بازل الجديدة التي تعرف بـ (بازل II) ومتطلبات تطبيقها في المصارف أحد أهم هذه المواضيع، إذ إن معدل كفاية رأس المال حسب المقررات الجديدة بقي (٨%) بوصفه حداً أدنى في الدول الصناعية و(١٠- ١٢%) في الدول النامية، إلاَّ أن التعديلات التي أجريت في هذا المجال، تمثلت بإدراج أنواع جديدة من المخاطر مثل المخاطر التشغيلية ضمن متطلبات الكفاية. وتعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف. كما وضعت أساليب متطورة ومعقدة لضمان قياس المخاطر المصرفية بشكل أكثر دقة، ومن ثم تحديد رأس المال الكافي لتغطية أية خسائر غير متوقعة وبما ينسجم مع المعدل المحدد ضمن هذه المقررات.

وبهذا فإن تطبيق مقررات (بازل II) بركائزها الثلاث والمتمثلة بتحقيق المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال والرقابة الإشرافية على المصارف وانضباط السوق (الإفصاح والشفافية) في المصارف العربية سيشكل عبئاً ثقيلاً عليها ويختلف وقع تطبيقها من مصرف إلى آخر كما سنلاحظ لاحقاً ومن ثم تختلف متطلبات الالتزام بها.

كما سيسلط البحث الضوء على اتجاه معدل كفاية رأس المال للمصارف العربية عينة البحث قبل التنفيذ الفعلي لهذه المقررات والسبل الكفيلة لمساعدتها على الالتزام بمعايير الكفاية الدولية التي دخلت حيز التنفيذ مع نهاية ٢٠٠٦، لمواجهة التحديات والتطورات المستجدة على الساحة المالية والمصرفية وزيادة قدرتها على المنافسة والمحافظة على مكانتها وتطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدرتها في السيطرة على المخاطر المصرفية والتوسع الاستراتيجي في الأسواق العالمية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور الذي يؤديه رأس المال في مواجهة المخاطر التي تعترض العمل المصرفي. فهو الجدار الذي يمنع تسرب الخسائر إلى أموال المودعين ومن ثم يجب أن يكون كافياً لزيادة قدرة المصرف على البقاء والنمو

في ظل المنافسة الحادة التي تشهدها المصارف اليوم. فكفاية رأس المال في ظل المقررات الجديدة لا تقتصر على تحمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وإنما تجاوزت ذلك لتشمل مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل، إذ ازدادت أهمية هذه المخاطر مع التطورات التكنولوجية المتسارعة وطبيعة وحجم الخدمات المقدمة من قبل المصارف. وسنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أساليب قياس أهم هذه المخاطر.

مشكلة البحث

تواجه المصارف العربية تحديات كبيرة تتمثل بالانفتاح والتحرر المالي وزيادة حدة المنافسة فيما بينها، فضلاً عن زيادة حجم المخاطر الذي يواجهه العمل المصرفي، وبالتالي فإن التزام المصارف العربية بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية أو ما يعرف بمقررات بازل II من شأنه أن يساعدها في تدعيم قدراتها المالية وموقفها التنافسي في السوق، بما يضمن لها البقاء والاستمرار والنمو في ظل التطورات الحاصلة على الساحة المالية والمصرفية، انطلاقاً من ذلك سيتركز عرض مشكلة البحث في الأسئلة آلأتية:

- هل هناك اختلاف في احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلI وبازل II؟
- هل بامكان المصارف العربية أن تلتزم بما جاءت به مقررات لجنة بازل II حول كفاية رأس المال؟
- ماهي المقومات والمتطلبات اللازمة لتطبيق المقررات الجديدة (بازل II)، وما هي المعوقات التي تقف أمام تطبيقها؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. بيان أوجه الاختلاف في احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل Iوبازل II.
٢. التعرف على أهم ما ركزت عليه مقررات بازل II لمعالجة أوجه القصور والمشاكل التي عانت منها مقررات بازل I وبما ينسجم والتطورات والمستجدات الحاصلة على الساحة المالية والمصرفية، فضلاً عن التعرف على أهم الركائز التي جاءت بها مقررات بازل II.
٣. التعرف على أهم الإجراءات والطرائق المتبعة من قبل المصارف عينة البحث لتعزيز القدرة المالية بما ينسجم مع المقررات الجديدة.

فرضية البحث

يتبنى البحث فرضيتين رئيستين مفادهما:

١. إن تطبيق مقررات بازل II حول كفاية رأس المال في المصارف العربية سيؤدي إلى انخفاض معدل كفاية رأس المال إذا بقيت سياسة رأس المال بالاتجاه ذاته.

٢. سيكون من الصعب على المصارف العربية الالتزام بنسبة بازل II إذا بقيت سياسة رأس المال بوضعها الحالي.

عينة البحث وحدودها

لغرض اختبار فرضية البحث تم اختيار أربعة مصارف عربية تمثلت بالمصرف العربي الأردني والمصرف الأهلي الأردني والمصرف الأردني الكويتي والمصرف العربي الوطني السعودي بوصفها من المصارف الملتزمة بمعيار بازل ولها نشاط واسع على صعيد الساحة المصرفية العربية. أما حدود البحث الزمانية فتمثلت بالفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥).

هذا وتضمن البحث مبحثين رئيسين، تناول المبحث الأول كفاية رأس المال ومقررات بازل، في حين عرض المبحث الثاني قياس وتحليل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل في المصارف العربية عينة البحث. واختتم البحث بعرض خلاصة لأبرز النتائج التي توصل إليها.

كفاية رأس المال ومقررات بازل

أولاً- مفهوم كفاية رأس المال ومعايير قياسها

يعد رأس المال أحد أهم مرتكزات العمل المصرفي، إذ يؤدي وظيفة أساسية للمصارف التجارية تتمثل بالضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في قروضه واستثماراته، وهذا يعني أن زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة ضمان المودعين ضد مخاطر استخدام أموالهم. ومن ثم فإن رأس المال يجب أن يكون كافياً لتوفير الأمان والطمأنينة للمودعين وتحقيق أهداف المصرف في تعظيم الأرباح والاستمرار والنمو.

ويؤدي رأس المال وظائف أخرى تتمثل في تمويل شراء الموجودات الثابتة والتوظيف في بدء حياة المصرف، فضلاً عن تمثيل المالكين في مجالس الإدارة. إلاّ أن وظيفة الحماية والمحافظة على أموال المودعين تعد الوظيفة الرئيسة، وعليه فإن الاهتمام بكفاية رأس المال أصبح من أهم القضايا المعاصرة، إذ بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحتل أهمية متزايدة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية بوصفها خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها المصارف، ولهذا تتحوط المصارف لهذه المخاطر بعدة طرائق وأساليب من أهمها تدعيم رؤوس أموالها واحتياطياتها، فضلاً عن أهميتها في منح قدرة أكبر للمصرف على تنويع خدماته.

وبهذا يمارس رأس المال في المصارف دوراً مهماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، إذ يمثل الجدار الذي يمنع تسرب الخسائر غير المتوقعة إلى أموال المودعين، ولاسيما أن المصارف تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد، الأمر الذي ينشأ عنه

تعرضها لمخاطر عديدة (حسن، ٢٠٠١، ٧). وتتمثل هذه المخاطر بشكل رئيس بالآتي (شلبي، ٢٠٠٢، ١٨) (المخلافي، ٢٠٠٤، ٤٧-٥٢):

١. **مخاطر ائتمانية**: تنشأ عن عدم التزام الزبون بتسديد كل أو جزء من أصل الدين والفوائد المستحقة وفقاً للشروط المتعاقد عليها مع المصرف.
٢. **مخاطر أسعار الفائدة**: تتمثل بتغير عوائد موجودات المصرف ومطلوباته وقيمها بسبب تقلب أسعار الفائدة.
٣. **مخاطر السيولة**: تنشأ عن عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته عند استحقاقها.
٤. **مخاطر السوق**: تشمل المخاطر التي تتعرض لها الأرباح أو رأس المال نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية الكلية للأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف.
٥. **مخاطر تشغيلية**: تتمثل بالخسارة الناجمة عن عدم كفاءة العمليات الداخلية، والأفراد والنظم أو فشلها.
٦. **مخاطر إستراتيجية**: وتشير إلى مدى قدرة المصرف على اختيار المناطق الجغرافية والمنتجات المربحة للمصرف في ظل البيئة المستقبلية، كما تنشأ عن تقييم الإدارة الخاطئ لبيئة الأعمال التي تبنى على أساسها الإستراتيجية.
٧. **مخاطر الصرف الأجنبي**: تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.
٨. **مخاطر الالتزام**: تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
٩. **مخاطر السمعة**: تنشأ عن تكوّن صورة سيئة عن المصرف لدى الرأي العام، مما يؤدي إلى خسارة الثقة بمصداقيته بوصفه مؤسسة.

وبهذا يمكن أن تقسم الخسائر التي تنشأ عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف على نوعين رئيسين (حسن، ٢٠٠١،٨-٩)

- **الخسائر المتوقعة**: وتتمثل بالخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي مصرف ويكون حجم هذه الخسائر عادة صغيرًا. وتغطى من المصاريف التشغيلية.
- **الخسائر غير المتوقعة**: وتشمل الخسائر التي تحدث نادراً، إلاّ أن آثارها على المصرف تكون كبيرة. وتغطى من رأس المال، وإذا لم يكن كافياً فسوف تتسرب الخسائر إلى أموال المودعين، وهذا يعني أن زيادة الملاءة المالية للمصرف تقلل من احتمالية وقوع خسارة بحجم قد لا يكفي رأس المال لاستيعابها، ومن ثم كلما زاد رأس المال زادت قدرة المصرف على تحمل نتائج الخسائر الكبيرة.

هذا وتعد سلامة ومتانة النظام المصرفي واحدة من أكثر الأمور أهمية للسلطات الرقابية التي تركز على متانة النظام المصرفي والحد الأدنى المطلوب للإبقاء على متانة النظام المصرفي.

وتعبر عدم الكفاية عن احتمالية تعرض المصرف للإعسار أو الإفلاس، وهذا يعني أن انخفاض هذه الاحتمالية يؤدي إلى ارتفاع درجة متانة المصرف

(Hasan, 2002 ,1). وبهذا تعرف الكفاية بأنها القدرة المالية النهائية على إعادة دفع الالتزامات، ولما كانت مجموع الموجودات مساوية لمجموع المطلوبات، لذا فإن القدرة النهائية على إعادة الدفع لكل من المودعين والمالكين من حملة الأسهم تعني أن مجموع الموجودات يزيد على مجموع المطلوبات (الجميل، ٢٠٠٦، ١٠٣).

ويعد المصطلحان كفاية رأس المال (Capital Adequacy) والقدرة الايفائية (Solvency) مفهوماً وأحداً يعبر عن القدرة النهائية للمصرف على سداد التزاماته، وهما وجهان لعملة واحدة. وعلى الرغم من صعوبة تحديد كفاية رأس المال لمصرف ما بسبب صعوبة التنبؤ بسلوك المودعين والمقترضين في المستقبل تمكن الخبراء من وضع عدة مؤشرات لاحتساب مدى كفاية رأس المال لعل أهمها:

١. **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:** وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على رد الودائع من رأسماله (السيسي، ١٩٩٧، ٦٠).
٢. **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يذهب إليه المصرف في الاعتماد على حق الملكية في تمويل الموجودات، وزيادة هذه النسبة تحقق الحماية الأفضل للمودعين، وهو ما تهدف إليه إدارة المصرف (المولى، ٢٠٠٤، ٢٠). إلاّ أن هذه النسبة لا تمثل مقياساً دقيقاً لكفاية رأس المال لانها لا تميز بين موجودات المصرف تبعاً لدرجة المخاطرة.
٣. **نسبة حق الملكية إلى مجموع الموجودات ذات المخاطرة:** وتعد هذه النسبة منطقية إلى حدٍ ما، لأن حق الملكية هو الحارس الأخير ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في موجوداته وليس في ودائعه، فالودائع في حد ذاتها لا تحوي خطورة إلاّ إذا استخدمت في القروض والاستثمارات، وتشير هذه النسبة إلى استبعاد الموجودات التي لا تشتمل على مخاطر ائتمانية مثل الأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية واذونات الخزانة والسندات الحكومية. ويستدل من هذا المعيار قدرة حق الملكية على مواجهة مخاطر عدم التسديد الناجمة عن الموجودات ذات المخاطرة التي تمثل كل موجودات المصرف باستثناء القروض المضمونة من قبل الحكومة، فضلا عن الموجودات غير الخطرة المبينة سابقاً، إذ تختلف درجة المخاطرة باختلاف طبيعة الموجودات التي يتم تمويلها بالودائع.

وبناءً على ما تقدم، فان حجم رأس المال الملائم للمصرف يتوقف على حجم الموجودات المعرضة للمخاطر ودرجة المخاطرة في كل من هذه الموجودات (السيسي، ١٩٩٧، ٦١).

ثانياً- مقررات بازل I والانتقادات التي وجهت إليها

يعد تطور معايير كفاية رأس المال في المصارف انعكاساً للإحساس المتزايد بأن القضية الأساسية في إدارة المصارف هي إدارة المخاطر التي

أصبحت أحد المعالم الرئيسة للاقتصاد المعاصر، والتي تظهر بشكل أكثر وضوحاً في القطاع المالي. وقد جاءت اتفاقية بازل I وبازل II إدراكاً لهذه الحقيقة، وذلك بوضع إدارة المخاطر في صلب أحكامها (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ٥) إلى جانب التطورات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم كانت وراء تطوير المعايير المعتمدة، فالأزمات التي شهدها العالم خلال العقود السابقة في المصارف والأسواق المالية، وفي ظل تزايد حالة الانفتاح التي شهدتها الأسواق المالية على بعضها البعض والتي أدت إلى انتقال الأزمات المالية والمصرفية من دولة إلى أخرى، فضلاً عن المخاطر المصرفية الناتجة عن استحداث العديد من الأدوات المالية الجديدة، والتي تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مثل المشتقات، قادت كل هذه التطورات إلى أن تصدر لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٨٨ مقرراتها لتحقيق توافق دولي في الأنظمة الرقابية والإشرافية على المؤسسات المالية والمصرفية ولصياغة أسس تقود إلى تقوية وسلامة المؤسسات المالية ودعم المنافسة العالمية وترصينها. وتهدف لجنة بازل من كل هذا إلى إيجاد إطار شامل ومرن لمعيار كفاية رأس المال ضماناً لزيادة الملاءة المالية والجدارة الائتمانية للنظام المصرفي (الجميل، ٢٠٠٦، ١٣٠-١٣١).

وقدمت مقررات بازل I تعريفاً للملاءة يأخذ في الحسبان طبيعة الدور الذي يؤديه رأس المال في تحمل الخسارة وحماية أموال المودعين وميزت بناء على ذلك رأس المال إلى شريحتين أو طبقتين رئيستين هما (السيسي، ١٩٩٧، ٦٢-٦٣):

- **رأس المال الأساسي:** ويضم رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلقة والأسهم الممتازة.
- **رأس المال التكميلي أو المساند:** ويشمل احتياطيات غير معلقة، احتياطيات إعادة التقييم، احتياطيات الديون المتعثرة، قروض متوسطة وطويلة الأجل من المساهمين، والأوراق المالية (أسهم وسندات).

ويطلق على رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي برأس المال التنظيمي. كما أخذت بعين الاعتبار التباين في مخاطر موجودات المصارف وعليه قسمت تلك الموجودات على أربع فئات أو مجاميع رئيسة وفقاً لدرجة المخاطر لكل فئة منها إذ إنها أعطت أوزاناً ترجيحية (صفر%، ٢٠ %، ٥٠%، ١٠٠%) بناءً على درجة مخاطرة كل موجود (حسن،٢٠٠١، ٩).

وصنفت الدول وفقاً لمقررات بازل I إلى مجموعتين (السيسي، ١٩٩٧، ٦٣):

١. الدول ذات المخاطر المتدنية: وتضم الدول الأعضاء في اللجنة وكذلك الدول التي عقدت ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.
٢. الدول ذات المخاطر العالية: وتضم كل دول العالم بما فيها الأقطار العربية باستثناء السعودية. ونتيجة لما تتعرض له المصارف العاملة في المجموعة

الثانية من مخاطر فقد أوصت لجنة بازل بضرورة زيادة رؤوس أموالها ورفع معدلات كفايتها من ٨% إلى ١٢% و١٥% على أقل تقدير.

هذا وقد أيدت العديد من الدول اتفاقية بازلI التي شملت نسبة ٨% حد أدنى لكفاية رأس المال، ولاشك أن تدعيم رأس مال المصارف وتحقيق ربحية مناسبة يشكلان ضغوطاً على المصارف تدفعها لإتباع إستراتيجيات معينة، كما أن المنافسة والقواعد الرقابية المفروضة على المصارف أدت إلى أن يكون موضوعا رأس المال والربحية موضوعين محوريين في إستراتيجيات المصارف. وقد فرض ذلك تغيرات كبيرة في أعمال المصرف وهيكل الصناعة المصرفية. وعليه فإن إدارة المصرف تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسين هما: كيفية تحسين الوضع التنافسي في السوق وتقييم هذا الوضع باستمرار، وكيفية مقابلة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف. إن تحقيق هذه الأهداف يحتم على إدارة المصرف وضع الأسس الرئيسة التي تنطلق منها في تحقيق أهدافها واستراتيجياتها، ومن ثم فإن بناء المعايير الخاصة بكفاية رأس المال لها دور في مقابلة المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن تتعرض لها إدارة المصرف (الجميل،١٩٩٩، ٦١). وتضمنت الاتفاقية عناصر مهمة تمثلت بالاتي (حماد، ٢٠٠٥، ٥٠٦):

أولاً- يرتبط الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمصرف ما بطبيعة المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها وفقاً لتركيبة موجوداته، فكلما زادت مخاطر الائتمان زاد رأس المال المطلوب.

ثانياً- تعد حقوق الملكية من أكثر أنواع رأس المال أهمية، ولذلك فان كل مصرف يتوقع له أن يعمل بحد أدنى من حقوق الملكية على أساس مقدار مخاطر الائتمان.

ثالثاً- توحيد متطلبات رأس المال على مستوى الدول للقضاء على الميزات التنافسية التي قد تحصل عليها المصارف في دولة ما بسبب الفروقات التنظيمية أو المحاسبية.

إلاّ أن فاعلية وأهمية هذا المعيار بوصفه وسيلة للتأكد من أن متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الحقيقية التي تواجهها المصارف قد تقلصت نتيجة للتطورات الحادة التي شهدتها الساحة المالية خلال عقد التسعينيات، ومن ثم أصبح غير كاف للحكم على مدى كفاية رأس المال، فضلاً عن المشاكل ونقاط الضعف التي أفرزها التطبيق العملي والتي من الممكن عرضها بالشكل الآتي (النشرة الاقتصادية لمصرف الإسكندرية، ٢٠٠٣، ١٠):

١. ينتج عن تطبيق هذا المعيار (بازل I) معدل مجمل مبسط لكفاية رأس المال لا يأخذ في اعتباره الدرجات المختلفة للمخاطر الائتمانية التي تتناسب مع المشاكل والأوضاع المتباينة للمقترضين .
٢. لا يمنح هذا المعيار حوافز ملائمة للمصارف التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة لتخفيض المخاطر.

٣. أعطى معيار بازل I وزناً ترجيحياً لالتزامات القطاع الخاص تجاه المصارف (١٠٠%) باستثناء القروض السكنية، وهذا يعني أن على المصارف أن تحتفظ برأسمال نسبته (٨%) من هذه الالتزامات وقد نشأ عن ذلك أمران مهمان (حماد، ٢٠٠٥، ٥٤٢):

أ. عدم التمييز بين المصارف وفقاً لدرجة مخاطرتها "عدم الحساسية الكافية للمخاطر"، فالتزامات القطاع الخاص تختلف بشكل كبير ضمن المصرف الواحد وبين المصارف. فمثلاً التزامات القطاع الخاص تختلف درجة مخاطرها بين المصارف حسب السياسة الائتمانية وطبيعة مكوناتها وضمن المصرف الواحد حسب القطاع والظروف الاقتصادية، وطبيعة الضمان ...وغيرها.

ب. قيام العديد من المصارف بنقل الموجودات ذات المخاطر إلى خارج الميزانية من خلال التوريق (Securitization)، مما أدى إلى خفض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها سعياً للتخلص من مخاطر الائتمان ونقلها للمستثمرين. إلاّ أن ذلك أدى إلى نتائج عكسية دفعت بالمصارف إلى تحمل المزيد من المخاطر الائتمانية.

فضلاً عما ما سبق فان معيار بازل I لكفاية رأس المال لم يأخذ في الحسبان أحد أهم المخاطر التي تواجه المصارف وهي المخاطر التشغيلية. إذ ازدادت أهمية هذا النوع من المخاطر بسبب التطور التكنولوجي الكبير والتعقيد في طبيعة وحجم الخدمات التي تقدمها المصارف لزبائنها وزيادة عمليات التجزئة ونمو التجارة الإلكترونية وزيادة الاتجاه إلى تشغيل الغير واستخدام تكنولوجيا معقدة ومتطورة لخفض المخاطر الائتمانية والسوقية، ومن ثم كان لابد من التركيز على الإدارة السليمة للمخاطرة التشغيلية ضمن تقديرات المصرف الداخلية لرأس المال وعملية تخصيص الموارد. ومن الأمثلة على الخسائر التي تنشأ عن المخاطر التشغيلية الخسائر الناتجة عن فشل العمليات والأفراد وفشل أنظمة الحاسوب، الاحتيال والسرقة، تلف أو إضاعة أو عدم الاحتفاظ بالوثائق وتجاوز الصلاحيات والأحداث الخارجية، كما تشمل المخاطر التشغيلية المخاطر القانونية وفقاً لتعريف لجنة بازل، ولكنه يستثني مخاطر الإستراتيجية والسمعة (حسن،٢٠٠١،١٢-١٣).

ونخلص مما تقدم، أنه ومع التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها صناعة الخدمات المالية والمصرفية على مستوى العالم، لم تعد كفاية رأس المال للمصارف يسهل الحكم عليها بتلك النظرة المبسطة، فمع استخدام المشتقات (Derivatives) والتوريق يمكن لأي مصرف التخلص من مخاطر الائتمان لديه، ومن ثم يصبح في ظل مقررات بازلI متمتعاً بفائض من احتياطيات رؤوس الأموال قد يدفعه لتحمل المزيد من المخاطر الائتمانية من خلال منحه لمزيد من الائتمان.

وهكذا كان لابد من إعادة النظر بمقررات بازل I وإجراء التعديلات اللازمة عليها لمعالجةً المشاكل ونقاط الضعف الواردة فيها ومراعيةً للتطورات

الحاصلة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية والمخاطر التي تعترض العمل المصرفي، ولاسيما المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ثالثاً- مقررات بازل II – أهدافها – ركائزها

شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة جهوداً حثيثة من قبل لجنة بازل لوضع صيغة جديدة لمقررات كفاية رأس المال المعروفة ببازل II مكملة لاتفاقية بازل I التي وضعت عام ١٩٨٨ لتدعيم الملاءة المالية للمصارف، مما شكل تحدياً مهماً أمام الصناعة المصرفية، إذ يتميز الاتفاق الجديد بالشمولية واستخدامه لأساليب قياس معقدة تتطلب قدراً من التطور لم تبلغه العديد من المصارف على مستوى العالم (النشرة الاقتصادية لمصرف الإسكندرية، ٢٠٠٣، ١٠).

ويتكون رأس المال التنظيمي في ظل المقررات الجديدة من ثلاث شرائح من رأس المال تتمثل بالاتي (Greuning, 2000, 104-105):

الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1 capital

وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلقة والأسهم الممتازة غير القابلة للاسترداد.

الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2 capital

وتضم الأسهم والسندات واحتياطيات إعادة تقييم الأصول، والمخصصات العامة واحتياطيات الخسارة العامة وأدوات رأس المال المهجنة (الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد)، ويشكل رأس مال الشريحة الثانية نسبة لا تزيد عن ١٠٠% من رأس المال الشريحة الأولى.

الشريحة الثالثة من رأس المال Tier 3 capital

تمثل هذه الشريحة السندات قصيرة الأجل لتغطية المخاطر المشتقة من حقوق الملكية، وتنص القيود المفروضة على هذه الشريحة أن لا تقل مدة استحقاق السندات عن عامين فضلاً عن عدم تسديد الفائدة أو أصل الدين إذا نتج عنه انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب.

وعلى الرغم من أن المعايير الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به (٨%) إلاّ أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال (النشرة الاقتصادية لمصرف الإسكندرية، ٢٠٠٥، ١٥).

وبعد أن اتضح قصور معيار بازل I عن توفير حد أدنى ملائم لرأس المال لدى المصرف لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها اتجهت لجنة بازل إلى التفكير في معايير جديدة لقياس كفاية رأس المال، فقد أصبحت تلك المخاطر

لاتقتصر على المخاطر الائتمانية فحسب، وإنما امتدت لتشمل العديد من المخاطر الأخرى كتلك المتعلقة بالتعامل في المشتقات المالية وتوريق القروض المصرفية، ومن ثم فإن التزام المصرف بالحد الأدنى المقرر لمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازلI لا يعني بالضرورة كفاية رأسماله لمواجهة المخاطر كما ذكرنا سابقاً. ووفقاً للاتفاق الجديد فقد تم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف لتتراوح بين (صفر% - ١٥٠%).

وتمثلت المقترحات الجديدة والتي تم الإعلان عنها في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١ في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما يضمن تحقيق الأهداف آلاتية (شلبي، ٢٠٠٢، ٣٢-٣٣) (Hasan, 2002, 4):

١. تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي.
٢. تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم المساواة، والتوازن في المنافسة بين المصارف وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.
٣. تغطية شاملة للمخاطر التي تواجه المصارف.
٤. إدخال مناهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر لم تكن مدرجة من قبل، وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق في المصارف على مستوياته كافة.
٥. إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على المصارف بمستوياتها كافة.

وضماناً لتحقيق تلك الأهداف أرست اللجنة عدداً من القواعد لتطوير وتنمية ثلاثة أركان أو دعائم رئيسة لاحتساب رأس المال وفقاً للمعايير المقترحة، ويمكن عرض هذه الركائز على النحو الآتي:

الركيزة الأولى: المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال Minimum Capital Requirements

تتحدد المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال من خلال مكونات المخاطرة المتمثلة بكل من: المخاطرة الائتمانية، المخاطرة السوقية، والمخاطرة التشغيلية. ويمكن احتساب نسبة كفاية رأس المال حسب معيار بازل II بالمعادلة الأتية:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

وتضمنت مقررات بازل II ثلاثة أساليب مقترحة للتعامل مع المخاطر الائتمانية. يمكن إيجازها كما يأتي (حماد، ٢٠٠٥، ٥٣٤-٥٤٦) (النشرة الاقتصادية لمصرف الإسكندرية، ٢٠٠٣، ١١):

الأسلوب الأول - الأسلوب القياسي (Standardized Approach): يقوم على أساس التقييم الخارجي لمخاطر الائتمان من قبل وكالات التقييم الخارجية. إذ يذهب هذا الأسلوب إلى أن وزن المخاطرة الائتمانية للموجودات المصرفية يعتمد على تقييمات وكالات التقييم الخارجية، وتتصف هذه التقييمات بالموضوعية والاستقلالية والشفافية والمصداقية، أما الأسلوب الثاني - أسلوب التقييم

الداخلي (Internal Rating Based Approach IRB) ويعد طريقة مبسطة تعتمد على التقييم الداخلي من قبل المصرف لمخاطر الائتمان. أما الأسلوب الثالث – الأسلوب المتقدم (Advanced Approach) فيعد طريقة متقدمة تستند إلى التقييم الداخلي من قبل المصرف لمخاطر الائتمان.

أما مخاطر السوق فيمكن أن تقاس باستخدام الأسلوب المعياري (Standardized Approach) أو باستخدام نماذج تقييم متطورة من قبل المصارف لقياس المخاطر(Internal Rating Approach). أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية (Operational Risk) فقد اقترحت لجنة بازل أن يخصص لها نسبة ٢٠% من رأس المال، إذ اشتملت الاتفاقية ثلاثة أساليب لقياس المخاطر التشغيلية، يتمثل الأسلوب الأول في اعتماد مؤشر أساسي (Basic Indictor) كالناتج المصرفي الإجمالي (الإيرادات الإجمالية) للتعبير عن التكاليف التشغيلية اذ يتوقع من المصرف أن يخصص للمخاطرة التشغيلية رأس مال مساوٍ لنسبة مئوية من دخله الإجمالي باستخدام نسب مخاطر (Alpha Factor) تحددها السلطة الرقابية، أما الأسلوب الثاني- الأسلوب المعياري (Standardized Approach) إذ يعتمد المصرف مؤشراً مختلفاً لكل نوع من أنواع نشاطه، وتستخدم الدخل الإجمالي مؤشراً مشتركاً ويضرب مؤشر كل نشاط في نسب مخاطر (Beta Factor) التي تحددها السلطة الرقابية ثم تستخرج التكلفة الرأسمالية الكلية للمخاطرة التشغيلية، في حين يعتمد الأسلوب الثالث: أسلوب القياس الداخلي (IMA) على التقدير الذاتي للمخاطر التشغيلية من قبل إدارات المصارف استناداً إلى تجربتها وخبرتها، ونستخلص منها مؤشراً أساسياً حسب كل نشاط من أنشطتها ومدى توقع حدوث خسائر تشغيلية وحجم هذه الخسائر عند حدوثها، ويطبق على الحصيلة نسبة مخاطر (Gamma Factor) ضمن لائحة توصي بها لجنة بازل حسب نوع النشاط. (صادر، ٢٠٠١، ٨) ويستخدم هذا الأسلوب افتراضات بشأن العلاقة بين الخسارة المتوقعة والخسارة غير المتوقعة. كما يمكن إتباع أسلوب توزيع الخسائر (The Loss Distribution Approach (LDA))، إذ يسمح للمصارف بتقدير التوزيع المحتمل للخسائر التشغيلية من خلال فترة زمنية معينة لكل نشاط أو نوع المخاطرة لتقدير الخسائر غير المتوقعة مباشرةً. هذا ويعتمد أيضاً أسلوب بطاقة الأداء (ScoreCard Approach)، إذ يأخذ تقدير مستوى مبدئي لرأس مال المخاطرة التشغيلية على مستوى المصرف، ويتم ذلك بتعديل مبلغ رأس المال بأنواع المخاطر الأساسية التي تواجه أنشطة المصرف المختلفة (حماد، ٢٠٠٥، ٥٤٤).

وتمثل هذه الأساليب أفضل الممارسات المصرفية لقياس المخاطر وإدارتها. وتعطي المصارف مرونة لاختيار أفضل وأنسب الأساليب المتاحة وفقا لظروفها وسبيلاً للانتقال والتطور من أسلوب أكثر بساطة إلى أسلوب أكثر تعقيداً ولكنه أقرب إلى تقدير السوق. وتمثل هذه التعددية في الأساليب المتاحة فرصة لتحقيق التطور والتقدم في أساليب إدارة المخاطر المصرفية والتحول من الأساليب الأكثر بساطة إلى الأكثر دقة (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ٢٣-٢٤).

الركيزة الثانية: الرقابة الإشرافية على المصارف Supervisory Review of Capital Adequacy

يتطلب وضع مقررات بازل II لكفاية رأس المال موضع التنفيذ دوراً متزايداً للسلطات الرقابية. فالتوسع والتنوع في مناهج قياس المخاطر وتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال والمرونة الكبيرة المتروكة للتقدير الذاتي لإدارات المصارف يستلزم تطوير مناهج الرقابة الإشرافية ووسائل عمل السلطات الرقابية (صادر،٢٠٠١، ٩)، ويتمثل دور السلطات الرقابية في التأكد من أن كل مصرف لديه نظم داخلية سليمة لتقدير كفاية رأس ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره (شلبي، ٢٠٠٢، ٣٣). وإتباع أسلوب معين للتعرف على المواقف التي تثير فيها الشكوك حول انخفاض مستويات رأس المال وقدرة المصرف على مواجهة الخسائر غير متوقعة والتدخل لمعالجتها (حماد، ٢٠٠٥، ٥٤٦). واستراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام.

الركيزة الثالثة: انضباط السوق Market Discipline

وتمثل هذه الركيزة حوكمة السوق (الشفافية) وضمان الإفصاح العادل والشفافية من قبل المصرف عن هيكل رأس المال ونوعية المخاطرة وحجمها والسياسات المحاسبية لتقييم موجودات المصرف والتزاماته وتكوين المخصصات ومدى كفاية رأس المال، فضلاً عن النظام الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب (حماد، ٢٠٠٥,٥٦١).

وبناءً على ما تقدم فإن الانتقال من تطبيق مقررات بازل I إلى تطبيق مقررات بازل II يتطلب توافر عدد من المقومات في البنية الأساسية للقطاع المصرفي، وتتمثل أهم هذه المقومات بتطوير النظم المحاسبية، إذ يتطلب تحقيق هذه الركيزة (انضباط السوق) والعمل على تطوير قواعد الشفافية ونشر المعلومات من جانب المصارف، وهذا يستلزم تطويراً مكملاً في مجال النظم المحاسبية المطبقة والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية، فضلاً عن تطوير مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية مثل Moody's، Standards & Poor's.

وبقي أن نشير إلى أهم المقومات وهي تطوير الكفاءات البشرية، إذ إن تنفيذ أحكام اتفاقية بازل II يتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في وضع النظم المحاسبية ومراجعتها أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات، وكل هذا من شأنه أن يزيد احتياجات المصارف والسلطات الرقابية لهذه التخصصات الفنية (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ٢٤-٢٦).

عرض وتحليل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل للمصارف عينة البحث

تناولنا في المبحث الأول كيفية احتساب كفاية رأس المال في المصارف وذكرنا أن نسبة الكفاية في ظل مقررات بازل تحتسب بالشكل الآتي:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال/ الموجودات المرجحة بالمخاطر

كما أشرنا إلى أن هذه النسبة بقيت (٨%) للدول الأعضاء و (١٠%-١٥%) في الدول العربية باستثناء السعودية على وفق مقررات بازل I وبازل II، إلاّ أن مقررات بازل II أخذت في اعتبارها مخاطر التشغيل عند احتساب نسبة كفاية رأس المال إلى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، فضلاً عن تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف. وبهذا تراوحت درجة المخاطرة بين (صفر% - ١٥٠%) تبعاً لدرجة مخاطرة كل موجود.

وسنحاول من خلال هذا المبحث وتحقيقاً لأهداف البحث عرض وتحليل كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث لمعرفة الوقع الذي ستتركه المقررات الجديدة على المصارف عينة البحث والسبل الكفيلة لمساعدتها على الالتزام بمعايير الكفاية الدولية لمواجهة التحديات والتطورات المستجدة على الساحة المالية والمصرفية والقدرة على مواجهة المنافسين والحفاظ على مكانة المصارف العربية وتطويرها في ظل الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي.

وتم الشروع في تطبيق مقررات بازل II عام ٢٠٠٤ بعد أن أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠٠١ عن مقترحاتها بعرض توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما ينسجم مع التطورات البيئية المتسارعة. وتمثلت عينة البحث بمجموعة من المصارف العربية هي (المصرف العربي الأردني، المصرف الأهلي الأردني، المصرف الأردني الكويتي، المصرف العربي الوطني السعودي). وقد انحسرت مدة البحث بين (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥) لتوضيح تطور كفاية رأس المال قبل التنفيذ الفعلي للمقررات الجديدة الذي سيبدأ مع نهاية عام ٢٠٠٦. وفيما يأتي عرض وتحليل نسب كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث:

١. المصرف العربي الأردني

يتضح من الجدول ١ نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف العربي الأردني، إذ إن نسبة كفاية رأس المال بلغت (٣١.٤%) خلال عام ٢٠٠٢ وهي أعلى من النسبة المقررة ضمن معيار بازل I وبدأت بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة على الرغم من بقائها ضمن النسبة المطلوبة، إذ بلغت (٢٣.٢٢%) عام ٢٠٠٥، ويعود سبب الانخفاض إلى زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة أكبر من نسبة الزيادة الحاصلة في رأس المال التنظيمي، وهذا يعني انخفاضاً في قدرة المصرف على تحمل المخاطر بسبب دخول مخاطر التشغيل في احتساب نسبة كفاية رأس المال.

الجدول ١
نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف العربي الأردني للفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥)
(المبالغ بآلاف الدنانير الأردنية)

البنود/السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
رأس المال	33583	37671	42428	49903
نسبة نمو رأس المال%		12.17	12.63	17.62
الموجودات المرجحة بالمخاطر	106952.2	140197.2	159864.4	214913.9
نسبة نمو الموجودات المرجحة بالمخاطر %	-----	31.08	14.03	34.44
نسبة كفاية رأس المال%	31.4	26.87	26.54	23.22

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٥).

٢. المصرف الأهلي الأردني

يظهر الجدول ٢ نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف الأهلي الأردني، إذ بلغت نسبة الكفاية عام ٢٠٠٢ ما يقارب (٨.٠٨ %)، وهي نسبة منخفضة حسب معيار بازل للدول النامية، إذ يجب أن تكون هذه النسبة (١٠%) أما البنك المركزي الأردني فيحدد النسبة بـ (١٢%)، وازدادت هذه النسبة قبل تطبيق المقررات الجديدة، إذ بلغت عام ٢٠٠٥ (١٥.٩١%)، ويعود السبب إلى زيادة رأس المال التنظيمي بنسبة أكبر من الزيادة الحاصلة في الموجودات المرجحة بالمخاطر، وهذا يعني أن المصرف يحاول الاستعداد لتحمل المخاطر لتطبيق المقررات الجديدة وذلك بزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة فضلاً عن الاندماج مع مصرف فيلادلفيا. وبلغ رأس المال عام ٢٠٠٥ بحدود (١٦٦٢٩٦) ألف دينار أردني وبنسبة نمو (٧٤.٤٧%) عن عام ٢٠٠٤، وتأتي الزيادات المتتالية في رأس المال لتدعيم القدرات التوظيفية للمصرف وتلبية احتياجات التوسع الإقليمي ومتطلبات بازل II لكفاية رأس المال، ومن ثم زيادة قدرة المصرف على تحمل المخاطر.

الجدول ٢

نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف الأهلي الأردني للفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥) (المبالغ بآلاف الدنانير الأردنية)

البنود/السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
رأس المال	61961	70962	95314	166296
نسبة نمو رأس المال%	------	14.53	34.32	74.47
الموجودات المرجحة بالمخاطر	766844.1	736120.3	844982.3	1045229
نسبة نمو الموجودات المرجحة بالمخاطر%	------	- 4.01	14.79	23.70
نسبة كفاية رأس المال%	8.08	9.64	11.28	15.91

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٥).

٣. المصرف الأردني الكويتي

نلاحظ من الجدول ٣ نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف الأردني الكويتي أن نسبة كفاية رأس المال بلغت حوالي (١٨%) خلال عام ٢٠٠٢ وانخفضت هذه النسبة خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى ما يقارب (١٣%) عام ٢٠٠٥، ويعود سبب الانخفاض إلى زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر التي ازدادت بنسبة (٥٢.٥%) في عام٢٠٠٥ بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في رأس المال الذي بلغ (١٠٦٥٠٤) ألف دينار أردني وبنسبة نمو سنوي (٢٨.٦٢%)، مما أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصرف.

الجدول ٣
نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف الأردني الكويتي للفترة (٢٠٠٢ _ ٢٠٠٥)
(المبالغ بآلاف الدنانير الأردنية)

البنود/السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
رأس المال	58010	68553	82802	106504
نسبة نمو رأس المال %		18.17	20.79	28.62
الموجودات المرجحة بالمخاطر	320497.2	439442.3	531804.8	811150
نسبة نمو الموجودات المرجحة بالمخاطر %	-----	37.11	21.02	52.53
نسبة كفاية رأس المال %	18.1	15.6	15.57	13.13

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥).

٤. المصرف العربي الوطني السعودي

يحدد الجدول ٤ نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف العربي الوطني السعودي، اذ يتبين أن نسبة كفاية رأس المال بلغت عام ٢٠٠٢ حوالي (٢٠%) وانخفضت بشكل ملحوظ قبل التنفيذ الفعلي لمقررات بازل الجديدة إلى ما يقارب (١٥%) خلال عام ٢٠٠٥ بسبب الزيادة الحاصلة في الموجودات المرجحة بالمخاطر، فضلاً عن زيادة رأس المال، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر، مما أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

الجدول ٤

نسب كفاية رأس المال ونسب تطور رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرف العربي الوطني السعودي للفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥) (المبالغ بآلاف الريالات السعودية)

البنود/السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
رأس المال	3682620	4255902	5393044	6902147
نسبة نمو رأس المال %		15.57	26.72	27.98
الموجودات المرجحة بالمخاطر	18734159	22284881	33873903	45237450
نسبة نمو الموجودات المرجحة بالمخاطر %	-----	18.95	52.00	33.55
نسبة كفاية رأس المال%	20	19.1	15.9	15.3

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٥).

ويتضح من العرض السابق أن معدل كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث قد انخفض خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٥)، أي قبل التنفيذ الفعلي للمقررات الجديدة باستثناء المصرف العربي الأردني الذي ازداد فيه معدل الكفاية، وهذا يؤدي إلى قبول فرضيتي البحث الأولى والثانية، ومن ثم يجب على المصارف العربية عينة البحث أن تأخذ مسارين أساسيين لتعزيز القدرة المالية لها، تمثل المسار الأول: بزيادة رأس المال، وذلك بالرسملة (إصدار أسهم جديدة) والاندماج مع بنوك أخرى، فضلاً عن احتجاز نسبة من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال. أما المسار الثاني: فتمثل باستخدام طرائق وأساليب متطورة لقياس المخاطر بشكل دقيق وإدارتها بالشكل الذي يجنب المصارف تحمل خسائر غير متوقعة، إذ إن استخدام هذه الأساليب يُساعد المصارف على التقدير الدقيق لحجم المخاطر التي تواجهها في موجوداتها المختلفة. ومحاولة الانتقال من الأساليب البسيطة إلى الأكثر تعقيداً لقياس المخاطر بشكل أكثر دقة. وهكذا فإن المصارف العربية بشكل عام والمصارف عينة البحث بشكل خاص تحتاج إلى إعادة تقييم سياسات وعمليات إدارة المخاطر الائتمانية في ضوء مقررات لجنة بازل II التي طرحت طرائق وأساليب جديدة للتعامل مع كفاية رأس المال وإدارة متطورة لقياس وتحليل المخاطر الائتمانية وبتقنيات تقليدية وحديثة. فقدرة المصرف على إدارة المخاطر الائتمانية بشكل وقائي في ظل الانفتاح والتحرر المالي وعولمة أنشطته سيؤدي إلى تعزيز قدرته المالية وموقفه التنافسي، فضلاً عن تحديد الاستراتيجيات المناسبة لحماية المصرف من الخسائر المحتملة. أما فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية فقد وضعت لجنة بازل II طرق متعددة لاحتساب تكلفة المخاطر التشغيلية ومحاولة الحد منها وتقليلها. كما نلاحظ أن المصارف عينة البحث تحاول الالتزام بمعايير الكفاية، إلاّ أن التحدي الذي يواجهها يتمثل في كيفية الانتقال إلى المفاهيم الجديدة في إدارة وقياس المخاطر المصرفية المختلفة التي تحتاج إلى توافر المعلومات والإحصائيات وبناء قواعد للمعلومات تتوافر فيها الشفافية والإفصاح، بما يساعدها في احتساب نسبة كفاية رأس المال

والمساهمة في تطوير منهجية لاتخاذ قرارات الإقراض وتحديد ربحية الزبائن والعمليات حسب درجة المخاطرة.

نتائج البحث

من خلال ما تم تناوله في الجانب النظري والتطبيقي من البحث تم التوصل إلى الآتي :

١. التزام المصارف عينة البحث بنسبة كفاية رأس المال. إلاّ أن هذا الالتزام غير كافٍ لتعزيز قدرتها المالية وموقفها التنافسي في السوق، بما يضمن لها البقاء والنمو في ظل التغيرات والمستجدات على الساحة المالية والمصرفية. فتحقيق مستوى الكفاية المطلوب هو أحد الركائز الثلاث التي تضمنتها مقررات بازل II ومن ثم لابد من التركيز على الركائز الأخرى المتمثلة بضرورة وجود نظم رقابة إشرافية سليمة على المصارف لضمان إلتزام الأخيرة بتقدير مستوى كفاية رأس المال واعتماد أساليب متطورة لقياس المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، فضلاً عن ضمان الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المهمة والخاصة بالوضع المالي وهيكل رأس المال وحجم وطبيعة المخاطر التي تواجهها المصارف، فضلا عن معلومات أخرى مع ضرورة إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية والمالية الدولية.

٢. عملت المصارف عينة البحث على تدعيم قدرتها المالية من خلال زيادة رأساميلها عن طريق الرسملة واحتجاز الأرباح، فضلاً عن عمليات الاندماج مع مصارف أخرى لتعزيز قدرتها المالية وموقفها التنافسي في السوق وتلبيةً للتوسع الإقليمي ومقررات بازل II.

٣. تحتاج المصارف العربية بشكلٍ عام والمصارف عينة البحث بشكل خاص إلى تطوير كوادرها البشرية بما يؤدي إلى زيادة قدراتهم وكفاءاتهم، ولاسيما فيما يتعلق بإعادة تقييم سياسات إدارة المخاطر في ضوء مقررات بازل II واعتماد أساليب قياس متطورة باستخدام تكنولوجيا حديثة لضمان قياس حجم المخاطر المصرفية بشكل دقيق ومحاولة تجنبها والاستعداد لها.

٤. تضمنت المقررات الجديدة مناهج وأساليب متعددة لاحتساب المخاطر، إلاّ أن استخدام أبسط هذه الأساليب لا يعني التزام المصارف بكفاية رأس المال، ومن ثم يجب على المصارف العربية أن تحاول جاهدة استخدام طرق أكثر تطوراً لزيادة الدقة في احتساب نسبة كفاية رأس المال، ويمكن لها أن تستخدم الطرائق البسيطة كمرحلة أولية للانتقال إلى طرائق أكثر تطوراً بعد توفير مقومات ومتطلبات تطبيق الأساليب الأكثر تعقيداً. وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة توعية العاملين بمفهوم المخاطر الائتمانية وأثرها على القدرة المالية للمصارف وطرائق قياسها وإدارتها باستخدام تقنيات متطورة معتمدة عالمياً للارتقاء بمستوى العاملين وزيادة كفاءتهم وقدراتهم تماشياً مع مقررات بازل II.

٥. تصنف المصارف العربية في ظل المقررات الجديدة إلى ثلاثة مستويات رئيسة تتمثل بالاتي :

المستوى الأول : يضم المصارف التي تتمتع بملاءة مالية تفوق معدل كفاية رأس المال المحدد على وفق معيار بازل، وقد ينخفض معدل الكفاية عند تطبيقها لمقررات بازل II، إلا أنه لن يهبط إلى مادون٨%، فضلاً عن تمتعها بتقييم ائتماني من قبل وكالات التقييم العالمية.

المستوى الثاني: ويضم المصارف التي تطبق مقررات بازل I، إلاّ أن تطبيقها للمقررات الجديدة يحتاج الى إجراء خطوات متقدمة لتطبيق المقررات الجديدة، منها زيادة رأس مالها بطرائق متعددة واستخدام أساليب متطورة لقياس مخاطرها بشكل أكثر دقة، وتحاول الحصول على تقييم ائتماني من قبل وكالات التقييم العالمية.

المستوى الثالث : يشمل المصارف التي لا تراعي العمل على وفق أطر الكفاية حسب مقررات بازل I ولا مقررات بازل II، والتي لازالت ثقافة التقييم الائتماني الداخلي أو الخارجي غير ناضجة بعد بالمقاييس العالمية.

المراجع

اولاً - المراجع باللغة العربية

١. التقارير السنوية والميزانيات العامة للمصرف ا الأردني الكويتي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٥)، www.jordan-kuwait-bank.com.

٢. التقارير السنوية والميزانيات العامة للمصرف الأهلي الأردني للمدة (٢٠٠٢ -٢٠٠٥)، www.ahli.com

٣. التقارير السنوية والميزانيات العامة للمصرف العربي الأردني للمدة (٢٠٠٢ -٢٠٠٥)، www.ajib.com

٤. التقارير السنوية والميزانيات العامة للمصرف الوطني السعودي للمدة (٢٠٠٢ -٢٠٠٥)، www.anb.com.sa.

٥. الجميل، سرمد كوكب، ١٩٩٩، "استخدام مقياس كفاية رأس المال في ترتيب وتصنيف المصارف الخليجية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات، أبو ظبي، الإمارات .

٦. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٦، إدارة المؤسسات المالية، ط١، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل .

٧. حسن، ماهر الشيخ، ٢٠٠١،" قياس ملاءة المصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٨. حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٥، حوكمة الشركات "المفاهيم – المبادئ – التجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر.

٩. السيسي، صلاح الدين حسن، ١٩٩٧، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت.

١٠. شلبي، ماجدة احمد، ٢٠٠٢، "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، مؤتمر تشريعات عمليات المصارف بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، اربد.

١١. صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، الملامح الأساسية لاتفاق بازلII والدول النامية، أبو ظبي.
١٢. المخلافي، عبد العزيز محمد، ٢٠٠٤، " تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٣. مكرم صادر، ٢٠٠١، "تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
١٤. المولى، رواء احمد يوسف، ٢٠٠٤، "تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
١٥. النشرة الاقتصادية لمصرف الإسكندرية، ٢٠٠٥، "الإصلاح المصرفي في مصر مع إشارة لتجربة مصرف الإسكندرية "، المجلد السابع والثلاثون، www.alexbank.com
١٦. النشرة الاقتصادية لمصرف الإسكندرية، ٢٠٠٣، "تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة"، المجلد الخامس والثلاثون، www.alexbank.com
١٧. www.sham.net

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Hennie Van Greuning, 2000, Analyzing Banking Risk, The World Bank, Washington, D.C.
2. Maher Hasan, 2002,"The Significance of Basel I and Basel II for the future of the Banking Industry with special emphasis on credit information ",Central Bank of Jordan.